

Distr.: General
26 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٢٠ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها

الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات

الجديدة أو المستعادة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام

موجز

قُدِّمَ هذا التقرير امتثالاً لقراري الجمعية العامة ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وشجعت الجمعية في قرارها الثاني الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة في مجال الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم دعم مترابط وكاف للجهود التي تبذلها هذه الدول بغية تحقيق هدي الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية. ويقدم التقرير أيضاً عرضاً عاماً تحليلياً للمساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد. وشهدت الأمم المتحدة خلال العقد الماضي زيادة فيما تقدمه من دعم للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، والكثير منها بلدان في سبيلها للخروج من حروب وصراعات أهلية.



وقُدِّمَ التقرير أيضا عملاً بالقرار ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي دعت فيه الجمعية العامة الأمين العام والدول الأعضاء والوكالات والهيئات المتخصصة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن غيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، لتقديم دعم لعقد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وللتعاون في هذا المسعى. واعتمد المؤتمر الذي عُقد في أولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بتوافق الآراء تقريراً ختامياً وإعلاناً وخطة عمل حددت معايير للحكم الديمقراطي وألزمت الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر بتنفيذ خطط شاملة في هذا الخصوص على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وخلص التقرير بتوصية الجمعية العامة بدعم الإجراءات التي يقترحها المؤتمر الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١	أولا - مقدمة
		ثانيا - المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة المعني بالديمقراطية والحكم
٥	١١-٥	الرشيد والمجتمع المدني
٨	٥٨-١٢	ثالثا - الأنشطة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في مجال إرساء الديمقراطية والحكم .
٢٠	٦٦-٥٩	رابعا - التوصيات والملاحظات الختامية

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة في قراراتها الصادرة عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ابتداء بالقرار ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بتقارير الأمين العام عن السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة من خلالها أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتشجيع وتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/50/332 و Corr.1، A/51/512، A/52/513، A/53/554 و Corr.1، A/54/492، A/55/489 و A/55/520 و A/56/499). وفي آخر تقرير لها عن الموضوع، أي القرار ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شجعت الجمعية العامة على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة استجابة فعالة لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المترابط والكافي للجهود التي تبذلها بغية تحقيق هديّ الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية.

٢ - علاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إليّ أن أفحص الخيارات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية، بما في ذلك تعيين منسق في هذا المجال، وأن أقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار. وأقدم هذا التقرير امتثالاً لذلك الطلب.

٣ - وبموجب قرارها ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، دعيتي الجمعية، والدول الأعضاء، والوكالات والهيئات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تقديم ما يلزم من دعم وتعاون لعقد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويبدأ هذا التقرير بوصف النتائج التي تمخض عنها ذلك المؤتمر الذي عقد في أولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. كما يقدم وصفاً تحليلياً للأنشطة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في مجال تقديم المساعدة في مجالي الديمقراطية والحكم.

٤ - وفي تقريرتي الذي قدمته إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة (A/54/492)، أوصيت بأن يجري حصر بما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من مساعدة إلى الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة - والذي كان يجري سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٥ ولغاية ١٩٩٨ - كل ثلاث أو أربع سنوات أو في السنوات التي تسبق انعقاد المؤتمرات المقبلة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وأيدت الجمعية العامة تلك التوصية في قرارها ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وقدم هذا التقرير امتثالاً لذلك الطلب أيضاً. وقد قدم نحو ٤٠ إدارة ومكتباً وصندوقاً وبرنامجاً تابعاً للأمم المتحدة مدخلات للحصر المقدم في الفرع ثالثاً. وطُرأت زيادة ملحوظة

على نطاق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى إرساء دعائم الديمقراطية خلال السنوات الماضية ولم يتيسر استخدام جميع الإسهامات في هذا الموجز؛ بيد أن جميع المدخلات سوف تستخدم في أعمال متابعة هذا التقرير.

ثانياً - المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة المعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني

٥ - شارك عدد قياسي من الدول، بلغ ١١٩ دولة، وأكثر من ٤٠٠ مشارك، ونحو ثلاثين منهم على المستوى الوزاري والمستويات التي تعادله، في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في أولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. واعتمد التقرير الختامي والإعلان وخطة العمل بتوافق الآراء. ونجح المؤتمر بنجاح يفوق التوقعات، مما يبشر خيراً بالنسبة لمستقبل الحركة.

٦ - وأحد الابتكارات التي خرج بها المؤتمر كان المنتدى البرلماني الموازي، الذي اشترك في تنظيمه برلمان منغوليا والاتحاد البرلماني الدولي. وحضر المنتدى ١٢٠ مشاركاً من ٤٧ بلداً. وسبق انعقاد المؤتمر منتدى للمجتمع المدني شديد التفاعل حضره نحو ٢٤٠ مشاركاً من ٦٤ بلداً. وقدم المنتدىان النتائج التي توصلا إليها إلى المؤتمر، واقترحا إشراكهما في المؤتمرات المقبلة وتعهدا بوضع آليات لهما لرصد ما يجرز من تقدم.

٧ - والابتكار الآخر الذي خرج به المؤتمر تمثل في إشراك خليط من وزراء الخارجية وغيرهم من الممثلين الحكوميين والبرلمانيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في مناقشات المؤتمر. وحققت هذه الممارسة الجديدة نجاحاً جيداً بما جرى من تبادل بناء لوجهات النظر. وقدمت قطر عرضاً رسمياً باستضافة المؤتمر المقبل في الدوحة، وهي المرة الأولى التي يعقد فيها المؤتمر في بلد عربي. ولكن تقرر أن تتولى آلية المتابعة للمؤتمر الخامس، في نيويورك، اتخاذ القرار النهائي بهذا الشأن. وقد يعقد المؤتمر المقبل أيضاً في أمريكا اللاتينية إذا اتبعت المناوبة الإقليمية التقليدية.

٨ - وأثبتت المشاركة في المؤتمر على نطاق واسع وعلى مستوى رفيع أن هناك دعماً عالمياً متزايداً لمناقشة عملية إرساء الديمقراطية وإشاعتها - على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ورغم أن الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر يؤكد مجدداً الكثير من مضامين إعلانات المؤتمرات السابقة، على أنه يقدم أيضاً بوضوح أكبر أكثر من أي وقت مضى معايير لمجتمع ديمقراطي. والأهم من ذلك هو أن خطة العمل عملية المنحى وتلزم الحكومات المشاركة بتنفيذ خطط طموحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، من خلال وضع خطط وطنية وإقليمية، على سبيل المثال، لتعزيز الديمقراطية.

بعض الموضوعات الرئيسية للمؤتمر

٩ - فيما يلي النقاط المهمة التي انبثقت عنها المناقشات التي جرت في المؤتمر:

- العولمة وتأثيرها على الديمقراطية كانت أحد الموضوعات الرئيسية للمناقشات المتخصصة التي جرت في المؤتمر؛ وكان الإرهاب والجريمة الدوليان موضوعين رئيسيين آخرين. وجرى الإعراب عن شواغل تتعلق بتأثير سياسات التكيف الهيكلي على الديمقراطية، وأن بعض الديمقراطيات أخذت تحد بازدياد من الحريات الأساسية باسم مكافحة الإرهاب. ورغم أن البعض رأى فرصا جديدة في العولمة، فإنه جرى التأكيد أيضا على ضرورة خلق إطار تنظيمي مناسب للحد من تأثيراتها السلبية.
- اعتبر الفقر والبطالة وعمليات الاستبعاد الاجتماعي بمثابة أخطار تهدد الديمقراطية. ووجهت دعوة لزيادة الدعم الذي يقدمه المانحون والمؤسسات المالية الدولية إلى البلدان النامية بغية دعم الديمقراطية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- أشار متحدثون كثيرون إلى أهمية إقامة مجتمع مدني يتسم بالحيوية والنشاط وضرورة تقديم دعم حكومي إلى عناصره المختلفة. وجرى التأكيد أيضا على الترابط القائم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام.
- إن انخفاض الثقة بالسلطات، ولا سيما في بعض الديمقراطيات القديمة، والهبوط الحاد في عدد الأعضاء الحزبيين في العالم، هما من الاتجاهات الجديدة التي لوحظت وينبغي رصدها رصدا وثيقا. ولا يعرف حتى الآن مدى تأثيرهما على الديمقراطية، سواء كانت جديدة أو قديمة.
- نوقشت أيضا النظم الانتخابية واعتبرت سياسة "الفائز يحصد كل الجوائز"، التي غالبا ما تمارس، سياسة تخلق التوتر والمخاطر بالنسبة للاستقلال السياسي في الأجل الطويل. إضافة إلى ذلك، طرح السؤال التالي: كيف يمكن منع السياسيين من أن يصبحوا "متسلطين ديمقراطيين" بعد انتخابهم، مما يعد مشكلة أساسية في بلدان كثيرة.
- اعتبرت وسائط الإعلام كلب حراسة مهم للممارسات الديمقراطية، ولكن لوحظت اتجاهات في تركيز الملكية؛ وقيل إذا استمرت هذه الاتجاهات، فقد يكون لها آثار ضارة على الديمقراطية.

- اعتبرت السياسة الانفرادية أيضا خطرا يهدد الديمقراطية، وطرح سؤال فيما إذا كانت الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة يمكن أن تشكل قوة مقابلة تواجه أي اتجاهات انفرادية جديدة.
- ينبغي اعتبار النتائج التي تمخض عنها المؤتمر أيضا التزاما بمواصلة عمليات إرساء الديمقراطية من قبل الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني، وينبغي رصد هذه العملية رسدا فعالا. وأشار إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق نتائج عملية قبل انعقاد المؤتمر المقبل.

ملاحظات حول نتائج المؤتمر

- ١٠ - رغم أن مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، كانت حتى الآن بمثابة مكان للقاء بوجه عام لبحث موضوع الديمقراطية والتأمل فيه، بدلا من أن تكون مكانا لاتخاذ قرارات بشأن سياسات جديدة وإجراءات ملموسة، فإنها نجحت مع ذلك في خلق العناصر اللازمة لإقامة إطار معياري لتطور عملية الديمقراطية تدريجيا. لذلك فلا عجب في أنه يجري الحديث الآن، بعد ١٥ عاما من المؤتمر الأول، بصورة جدية، عن خلق إطار مؤسسي لمتابعتها والبدء في رصد التقدم المحرز في الفترة التي تتخلل مؤتمر وآخر. ويمكن أن تجري عملية المتابعة، على سبيل المثال، من خلال مذكرات المعلومات القطرية و/أو مؤشرات الديمقراطية، اللتين نوقشتا في المؤتمر الخامس وتطرت إليهما خطة عمل ذلك المؤتمر.
- ١١ - وما برحت الشمولية تشكل الطابع الرئيسي لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفلسفة تعريض الديمقراطيات المستعادة لضغط الأتراب، تجعلها بمعزل عن "أسرة الديمقراطيات"، والتي تحاول تحديد مجموعة حصريّة من الديمقراطيات الحقيقية، مما يعد مهمة يعتبرها الكثيرون صعبة أو مستحيلة التحقيق. وبدأت الحركة بأن وضعت نصب أعينها هدف تأكيد ضرورة أن تقوم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بعقد لقاءات والتعلم الواحدة منها من الأخرى، وأن تشارك في تحديد أعمالها في المستقبل. ودفع الحركة لتنضوي بصورة أكبر تحت مظلة الأمم المتحدة، حسب رغبة بعض المشاركين في مؤتمر أولانباتار، قد يؤكد شمولية المؤتمر بصورة أكبر، ولكن قد تترتب عليه أيضا نتائج جديدة تؤثر على طابع الحركة، وهذا أمر ينبغي مناقشته مناقشة كاملة والتأمل فيه.

ثالثا - الأنشطة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في مجال إرساء الديمقراطية والحكم

١٢ - إن تعزيز الديمقراطية في العالم يعد أولوية جديدة من أولويات منظومة الأمم المتحدة. وقد أكدت من جانبي على ضرورة أن تركز المنظمة تركيزا متزايدا على سبل الترويج لوسائل أفضل في الحكم - أي الحكم المشروع الديمقراطي الذي يسمح لكل فرد بأن يترعرع، ولكل دولة بأن تزدهر. كما أنني اعتبر إشاعة الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة في القرن الحادي والعشرين. بل إن الأمم المتحدة شهدت خلال العقد الماضي زيادة فيما تقدمه من دعم للديمقراطيات الجديدة والمستعانة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، والكثير منها بلدان في سبيلها إلى الخروج من الحروب والصراعات الأهلية.

١٣ - والمساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعانة ذات أوجه متعددة، فهي تشمل إصلاح الدولة والمؤسسات، مع التركيز بوجه خاص على إجراء انتخابات حرة ونزيهة واحترام مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ وتطوير مجتمع مدني حيوي يقوم على حرية الكلام والتنظيم؛ وخلق ثقافة سياسية تشجع المناقشات بين عامة الناس ومشاركتهم. ويركز الكثير من الأنشطة والبرامج على توفير المساعدة والمشورة في المجالات القانونية والتقنية والمالية، وخدمات الرصد والمراقبة، والتربية الوطنية والتدريب.

١٤ - ومنذ تقرير الأمين العام عام ١٩٩٨ عن الديمقراطيات الجديدة والمستعانة (A/53/544 و Corr.1)، والذي جرى فيه حصر للمساعدة الديمقراطية، نشرت المنظمة عددا من الدراسات في ذلك الميدان، وعقدت عددا كبيرا من المؤتمرات وحلقات العمل بشأن إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد في شتى الأماكن في العالم. ولهذا، فقد نوقشت محاسن عملية إرساء الديمقراطية، وأحيانا مساوئها، على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة. وتغطي الدراسة الاستطلاعية لعام ٢٠٠٣ تلك الجوانب المهمة للمساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة - أي البحوث وصوغ السياسات - تغطية أوفى مما جرى في عمليات الحصر السابقة.

ألف - دعم وإصلاح الدولة ومؤسساتها

١٥ - من العناصر الأساسية في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة والمستعانة بناء وإصلاح المؤسسات الحكومية بصورة تتمشى والديمقراطية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة الفنية لتعزيز المؤسسات القانونية، بما في ذلك التدريب القانوني وتوعية موظفي الخدمة المدنية وإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان. وتشمل أيضا المساعدة الانتخابية التي تساعد من خلالها الأمم المتحدة الديمقراطيات الناشئة على بناء

قدرات مؤسسية مهنية لتمكينها من تنظيم انتخابات مشروعة وشفافة بنفسها. وخلال السنوات القليلة الماضية، سخرت أيضا المنظمة المزيد من الموارد لتحسين الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية.

المساعدة الانتخابية

١٦ - عموماً، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية في أشكال متعددة كتتنظيم الانتخابات ومراقبتها؛ والتحقق من النتائج الانتخابية؛ وتقديم المساعدة الفنية مثل تنظيم الميزانية، والتربية المدنية وتثقيف الناخبين وتوفير التدريب على تكنولوجيا المعلومات لموظفي الانتخابات.

١٧ - وفي حالات ما بعد الصراع، تكون بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام وحفظ السلام أحيانا مسؤولة بالكامل عن إجراء وتنظيم العمليات الانتخابية، كما كانت الحالة في تيمور - ليشتي. ومنذ عام ١٩٩٩، ساعد قرابة ٣ ٠٠٠ متطوع من متطوعي الأمم المتحدة في عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي، بإنشاء المؤسسات المحلية والمركزية، كما تم تعيين نحو ١٠٠ متطوع للعمل مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو للمساعدة على إجراء انتخابات بلدية، ضمن أشكال أخرى من المساعدة. ومن الأمثلة الأخرى على البلدان التي تلقت مساعدة انتخابية في ظروف بناء السلام سيراليون. فقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤتمر الاستشاري الوطني في سيراليون، مما مهد الطريق لإجراء الانتخابات في أيار/مايو ٢٠٠٢، وكان ذلك خطوة كبيرة نحو إرساء سلام دائم.

تعزيز سيادة القانون ومساءلة الإدارة العامة

١٨ - تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى العديد من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على تعزيز قدرات أجهزتها القضائية وكفالة إتاحة الفرص للمشاركة الديمقراطية العادلة والشاملة.

١٩ - واعترافاً بأهمية استجابة الإدارة العامة وسهولة الوصول إليها ومساءلتها، تحتل الأمم المتحدة موقع الصدارة لتقديم المشورة التقنية بشأن تحديث مؤسسات الدولة. ففي أفغانستان، يقوم البرنامج الإنمائي بدور المسؤول الرئيسي عن تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسلطة المؤقتة - وغطت التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني أول دفعة من المرتبات البالغة قيمتها ١٠ ملايين دولار في فترة ما بعد طالبان في أفغانستان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتساعد حالياً الأمم المتحدة على بناء قدرات المجلس الوطني - لوي جيرغا -، وقوة الشرطة، والخدمة المدنية واللجان القانونية.

٢٠ - وتنفذ أيضا الأمم المتحدة برامج تدريبية محددة في مجتمعات ما بعد الصراعات. ففي كوسوفو، يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بتدريب البلديات على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما وضع برنامجا في سيراليون لتعليم مهارات التفاوض. وسيقوم المعهد قريبا بتنفيذ برنامج للتدريب وبناء القدرات واسع النطاق في أفغانستان. ويقوم أيضا البرنامج الإنمائي بالمساعدة على بناء معهد كوسوفو للإدارة العامة. وفي تيمور - ليشتي، دعم البرنامج الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي الجمعية التأسيسية عن طريق تنفيذ برنامج توجيهي للأعضاء المنتخبين الجدد وتقديم المساعدة التقنية لصياغة دستور جديد.

٢١ - وتدعم الأمم المتحدة الأجهزة القضائية المستقلة والتزيهة والفعالة والمؤسسات غير القضائية. ففي منغوليا وتايلند، ساعدت على دعم المحاكم الإدارية كطريقة لتعزيز المساءلة وتيسير إمكانية وصول المواطنين للمحاكم، بينما أصبح بإمكان النساء الفقيرات في إكوادور أن يقدمن شكاويهن المتعلقة بالعنف المنزلي إلى المحكمة. أما في غواتيمالا، فقد أصبحت المحاكم المتنقلة توصل خدمات العدالة إلى فقراء الريف. وفي موزامبيق، ركز البرنامج الإنمائي على مقاومة الفساد فأنشأ منتدى وطنيا للشفافية والمساءلة في القطاع العام، بما في ذلك الحكومة، والجمهور ووسائل الإعلام.

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٢٢ - تركز العديد من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال إصلاح الدولة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشارك المنظمة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البشري كما ساعدت كثيرا على إنشاء نظم وطنية للحماية في العديد من البلدان. وكانت مسألة تيسير المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع من أولويات الأمم المتحدة. ويعتبر تعزيز حقوق الإنسان لا سيما في مجتمعات ما بعد الصراع طريقة للمساعدة على منع نشوب الصراعات مجددا وكفالة هئية الظروف الملائمة لإرساء عملية ديمقراطية دائمة.

٢٣ - وتساعد الأمم المتحدة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على تقييم قوانينها ونظمها القانونية كيما تقرر ما إذا كانت مطابقة لمعايير المساواة وعدم التمييز ومشاركة الجميع المعترف بها دوليا في مجال حقوق الإنسان. ففي البوسنة كان مشروع ممول من البرنامج الإنمائي هو أول محاولة تبذل على الإطلاق بهدف إدماج التحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان في تخطيط التنمية المحلية على مستوى وضع وتنفيذ السياسات. وساعد مشروع لدعم تطوير

مكتب أمين المظالم في أذربيجان على تعزيز حماية حقوق الإنسان والرقابة فضلا عن تعزيز قدرات البرلمان على أداء مهامه التشريعية والإشرافية.

٢٤ - وفي غواتيمالا، شكل قرابة ١٠٠ متطوع دولي ووطني تابع للأمم المتحدة الدعامة الرئيسية في بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وشارك المتطوعون إلى جانب ذلك في مبادرات تهدف إلى دعم عملية السلام عن طريق بناء قدرات المنظمات المحلية والوطنية على التدريب والتوعية في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان، لا سيما ما يتعلق منها بحقوق المرأة. وفي هايتي، يدعم البرنامج الإنمائي من خلال برنامجه المتعلق بالحكم الرشيد إصلاح نظامي العدالة والسجون على المستويين المحلي والمركزي.

٢٥ - ومن الأشكال الأخرى للدعم في مجال التعاون التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة والمستعادة وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان (تركز على الديمقراطية الانتخابية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة)؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، أداة تعليم ونشر القيم الديمقراطية؛ ودعم إنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ففي رواندا، تشارك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنمية قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على وضع وتنفيذ ورصد خطة استراتيجية لتعزيز فهم اللجنة لمبادئ حقوق الإنسان. وتشمل الأنشطة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التعليم الرسمي لحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية؛ وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان؛ ودعم مكتب أمين المظالم. وفي أفغانستان، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقديم المشورة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بشأن كيفية دعم العمليات القضائية الانتقالية.

٢٦ - وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتماد القوانين المتعلقة باللاجئين واللجوء، وهذا مؤشر هام على احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وساعدت المفوضية على تشجيع اعتماد قوانين العفو العام، باستثناء مرتكبي جرائم الحرب ضد الإنسانية، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مما أدى إلى تسوية صراع عام ٢٠٠١ الذي هدد بزعة منطقة جنوب البلقان تسوية سلمية.

بناء السلام وحفظ السلام

٢٧ - أولت أيضا الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية اهتماما بالديمقراطية بوصفها عنصرا رئيسيا في بعثات حفظ السلام. وتساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام علىهيئة بيئة آمنة وظروف ملائمة لتحقيق الاستقرار السياسي، وبناء الديمقراطية والحكم السليم.

وتعزز هذا الدور أكثر فأكثر بظهور البعثات المتعددة العناصر التي تشمل عناصر مدنية كبيرة مثل عناصر الشؤون السياسية، والشؤون المدنية، والشرطة المدنية، والشؤون الانتخابية، وحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على عمليات حفظ السلام الحالية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢٨ - وهناك عنصر يزداد أهمية في العمل الميداني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال سيادة القانون والديمقراطية ألا وهو المساعدة على تصميم عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقديم المشورة بعد إنشاء تلك العناصر. وترتب على ذلك وضع ترتيبات تعاونية مع إدارة الشؤون السياسية وسكرتارية إدارة عمليات حفظ السلام في أفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وطاجيكستان ضمن بلدان أخرى. وتشكل عملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا حديثا على بعثة لحفظ السلام يضطلع فيها عنصر حقوق الإنسان في بعثة لحفظ السلام بعمل العدالة الانتقالية. وتهدف هذه الجهود إلى استعادة سيادة القانون وكفالة إدماج العمليات والمؤسسات الديمقراطية في جهود الأمم المتحدة في مجال السلام.

تحسين المساءلة والشفافية ونوعية الحكم

٢٩ - تركز أيضا جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز وإصلاح المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على تحسين المساءلة والشفافية في هذه المؤسسات.

٣٠ - ومنذ عام ١٩٩٦، قام البنك الدولي بإدماج العمل المتعلق بالحكم السليم ومقاومة الفساد في عمله التشغيلي وحواره السياسي، كما أنه يساعد العديد من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على بناء القدرات في مجال الحكم السليم من خلال التدريب والبحث والتحليل وإدارة المعلومات. ومن الأمثلة الحديثة على مشاريع مقاومة الفساد في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة تقديم الدعم لغرض الإصلاح الضريبي في كولومبيا ولافتيا وفنزويلا؛ والإصلاح القضائي في سلوفاكيا؛ والإصلاح التنظيمي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ وإصلاح الخدمة الإدارية والمدنية في تنزانيا واليمن؛ وإجراء إصلاحات شاملة في مجال الحكم السليم في كل من لايفيا وكمبوديا؛ وإجراء إصلاحات تتعلق بالإنفاق الحكومي والإدارة المالية في بوركينا فاسو وغانا وملاوي. وفضلا عن ذلك أجرت الأمم المتحدة تحليلات خاصة بالبلدان - بما في ذلك دراسات استقصائية عن الفساد، ودراسات

استقصائية لتتبع النفقات، ودراسات استقصائية تتعلق بالمسؤولين الحكوميين - في كل من الأرجنتين، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا ونيكاراغوا، ضمن بلدان عديدة أخرى.

٣١ - وقام صندوق النقد الدولي بوضع عدد من المعايير والقواعد لتشجيع الدول الأعضاء، بما فيها الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، على تحسين الشفافية والمساءلة. وتشمل هذه المعايير والقواعد القطاع الحكومي والقطاع المالي وقطاع الشركات، والسياسة النقدية والمالية والرقابة والمحاسبة، ونظم الإبلاغ ومراجعة الحسابات في البنوك المركزية. ويقوم أيضا صندوق النقد الدولي بتكثيف مشاركته في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

باء - تطوير ثقافة المشاركة وبناء المجتمع المدني والسياسة الديمقراطية

٣٢ - لئن كان بناء وإصلاح المؤسسات التابعة للدولة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة مسألة حاسمة في إنشاء حكومات ديمقراطية موثوقة، فإن مؤسسات الدولة الجديدة سوف لا تعمل بفاعلية ما لم يتم بجانبها مجتمع مدني قوي وناض بالحياء.

اللامركزية، والحكم المحلي والمشاركة الشعبية

٣٣ - تعمل الأمم المتحدة ضمن مجال اللامركزية والحكم المحلي، على تعزيز وصول الفقراء إلى الخدمات العامة وإنشاء ثقافة ديمقراطية على الصعيد المحلي.

٣٤ - وتساعد الأمم المتحدة على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية تتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على السلطة والمسؤولية مع التأكيد على حقوق المرأة والفقراء. وعلى سبيل المثال، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بدعم تنفيذ عملية القضاء على المركزية المتفق عليها في اتفاق السلام الإطاري الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠١، وتعزيز المهارات المحلية على تقديم الخدمات البلدية، بما فيها المياه والمرافق الصحية، وتحسين الشفافية والمساءلة على مستوى الحكم المحلي.

٣٥ - وتقوم الأمم المتحدة أيضا بدعم عدة مشاريع للامركزية، على سبيل المثال في إندونيسيا وقيرغيزستان وموزامبيق ورواندا. وهي تدعم عمليات اللامركزية التي تشجع الحكم المحلي القائم على المشاركة والتعبئة الاجتماعية وتمكين المجتمعات الأهلية. وكان العام الماضي العام الرابع والأخير للعمل من أجل تنفيذ برنامج اللامركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناطق تجريبية من قيرغيزستان. وأظهر المشروع الدور الرئيسي للمنظمات الأهلية في الترويج للحكم الديمقراطي. ودعمت الأمم المتحدة خطط الانتمانات الصغيرة فضلا عن عملية فعالة قائمة على المشاركة.

٣٦ - وتمثل نقابات العمال، بتركيزها على الحوار الاجتماعي وحماية العمال وتضامنهم، شريحة مهمة من المجتمع المدني تخدم في تعزيز العملية الديمقراطية. ويرى أعضاؤها في الحوار الاجتماعي، بما في ذلك التفاوض الجماعي وتسوية المنازعات العمالية شرطا مسبقا للحكم الرشيد والتنمية الديمقراطية وعنصرا لا يمكن الاستغناء عنه من عناصر المشاركة الديمقراطية في عملية صنع القرار على جميع الصُّعَد. وأحد المزايا الرئيسية للولاية المنوطة بمنظمة العمل الدولية يتعلق بتأثير المعايير التي وضعتها للعمل في بسط الاستقرار وتأثيرها في وضع قوانين عمل وطنية وحماية حقوق العمال. ومن بين بعض الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي استفادت من مساعدة منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٩٨ البوسنة والهرسك وتيمور - ليشتي وإندونيسيا. وقُدمت مساعدة كبيرة أيضا إلى عدد من بلدان الجنوب الأفريقي. وتتيح عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر أيضا لمنظمة العمل الدولية فرصة لتشجيع المشاركة من خلال الحوار الاجتماعي والعلاقات الثلاثية الطرف وقد اضطلعت بهذا العمل في إثيوبيا وسري لانكا وبلدان أخرى.

٣٧ - ويدعم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مبادرات الحكم المحلي في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة من خلال الحملتين اللتين يقوم بهما، وهما الحكم الحضري والحيازة المأمونة، ومن خلال عدد من البرامج العالمية الموجهة نحو منظمات المجتمع المدني. وهو يُعِد مبادئ توجيهية وأدوات تتعلق بالسياسات بشأن عناصر الإفادة من الأراضي وأنماط الحيازة المرنة وإدارة الأراضي بتكلفة مقبولة. وجرى تقديم المشورة من خلال مشاريع التعاون التقني في بلدان اتفاق الاستقرار وفي موزامبيق وأنغولا ورواندا. وتشمل الأعمال التي جرت في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة التي هي في سبيلها للخروج من الصراعات أعمال البحث والمشورة التقنية وبناء القدرات وأنشطة إقامة العلاقات فيما يتعلق بحقوق امتلاك الأراضي والسكن وحقوق الملكية.

٣٨ - وتركز الأمم المتحدة أيضا على تنمية وتعزيز أنشطة التدريب لموظفي البلديات، والمسؤولين والممثلين المنتخبين في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في مجال إدارة المستوطنات البشرية والقيادة المحلية. وعقد موئل الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة حلقة عمل في رومانيا بشأن "التدريب الإقليمي للمدرِّبين لأوروبا الوسطى والشرقية".

٣٩ - ومن بين المبادرات الجديدة والمقترحات الهامة في أفريقيا مشاريع إعادة التأهيل الحضري في رواندا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري عدد من مشاريع الحكم المحلي في آسيا والمحيط الهادئ وأولسي اهتمام كبير وكُرِّس عدد كبير من الموظفين لمساعدة أفغانستان، حيث يقوم موئل الأمم المتحدة بتقديم دعم كبير إلى المجتمعات الأهلية

التي تأثرت بالحرب الأهلية. وتقوم الأمم المتحدة أيضا بمشاريع كثيرة تركز على الحكم المحلي في بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: الاتحاد الروسي وكوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وثمة مشروع ريادي بشأن الابتكارات في الحكم المحلي واللامركزية في شرق أفريقيا ومشروع عنوانه "من المحلي إلى المحلي ومن المحلي إلى العالمي: مبادرات المرأة على الصعيد الشعبي بشأن الحكم الحضري الرشيد".

٤٠ - وفي غواتيمالا، تساعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعزيز القدرات المؤسساتية لمنظمات غير حكومية رئيسية في البلد. وتولي اهتماما خاصا لتقديم المشورة إلى مكتب أمين المظالم ولتطوير القدرات المحلية على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها داخل مجموعات المجتمع المدني (منظمات حقوق الإنسان/منظمات الشعوب الأصلية/المنظمات الكنسية).

٤١ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتقديم دعم نشط للأعمال التي يضطلع بها برنامج (شبكة الأمم الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم المنظمات غير الحكومية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ويشارك في أعمالها مشاركة كاملة، وقد دُشن البرنامج في تونس ليغطي الكثير من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في أفريقيا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) وفي بلغاريا من أجل بلدان أوروبا الشرقية (أيار/مايو ٢٠٠٣). ويطمح البرنامج إلى تعزيز بناء قدرات المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في العمليات الديمقراطية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

تشجيع إنشاء وسائل إعلام حرة ومستقلة

٤٢ - تدعم الأمم المتحدة أيضا قيام وسائل إعلام حرة ومستقلة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وتساعد في تدريب الإعلاميين والتأكيد على الاستقلال والأخلاق ومسؤوليات وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم للمرأة. فعلى سبيل المثال، طبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إندونيسيا الدروس المستفادة من الإصلاحات البرلمانية في بلدان أخرى، في المساعدة على إنشاء مركز إعلامي داخل المجلس الوطني. ويوفر المركز الإعلامي لعامة الناس الاطلاع بصورة مباشرة وسهلة على المداولات والقرارات البرلمانية وقام بتشكيل مجموعة من الصحفيين المتخصصين بالشؤون البرلمانية.

تشجيع إنشاء ثقافة سياسية ديمقراطية

٤٣ - لعل أقل الجهود الملموسة ولكن الأكثرها أهمية من بين الجهود المقبلة للمنظمة لدعم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة يتمثل في إنشاء ثقافة سياسية ديمقراطية تضرب

جذورها في تاريخ البلد وتقاليده. وهذا مجال يصعب فيه للغرباء القيام بدور، ولكن يمكن مع ذلك القيام بأعمال هامة فيه. ولا تزال الأمم المتحدة في طور تحديد أفضل طريقة لوضع برامج قابلة للحياة في ذلك المجال. والكثير من الأنشطة التي ورد وصفها في الفروع السابقة تسهم فعلا في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية. ويحلل الفرع المقبل أمورا من بينها كيف يمكن لأعمال البحوث والسياسات أن تقدم مساهمة خاصة في هذا السياق.

جيم - البحوث ووضع السياسات وتنفيذ القواعد والمعايير

٤٤ - بما أن الأمم المتحدة قامت بدور في مساعدة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة على مر السنين، فقد بات من الأهمية البالغة الآن أن تبدأ بالتعلّم من تلك الخبرات وأن تطور ممارساتها من أجل القيام ببحوث تهدف إلى تقييم فيما إذا كانت المساعدة التي تقدمها لا تزال تفي بأغراضها. ولا يزال أمام الديمقراطيات الجديدة والمستعادة الكثير لتتعلمه الواحدة من الأخرى، وبوسع الديمقراطيات القديمة والراسخة أن تتعلم من ديمقراطيات أحدث منها بل ينبغي لها أن تتعلم منها. وسيكون من المهم أيضا تعزيز العلاقات بين برامج الأمم المتحدة ووكالاتها وإدارتها بغية التوصل إلى نهج متماسك يتعلق بالسياسات.

٤٥ - بيد أن هناك حدودا للمساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات التي تمر بمرحلة انتقالية. ففي السنوات الأخيرة، قامت المنظمة بعدد من الدراسات والمشاريع ونشرت كتباً تحلل فيها التحديات التي تواجهها. ويدرس بعضها المسائل الرئيسية التي تحدد نجاح وفشل العملية المستدامة لإرساء الديمقراطية في مختلف الأقاليم. وأحد الأسئلة الذي طرح هو فيما إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع تقديم يد المساعدة في بناء أسس الديمقراطية، وفيما إذا كانت تستطيع، بصفتها "طرفا خارجيا"، أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على تطوير الحكم الديمقراطي داخل البلدان.

٤٦ - وأحد التطورات الهامة في هذا الخصوص يتمثل في قيام المدير العام لليونسكو في عام ١٩٩٨، بتشكيل الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية، برئاسة الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي. وتتمثل مهمته الرئيسية في تقديم المشورة للمدير العام بشأن تنفيذ برامج المنظمة والبدء بها، بحيث تخدم عملية بناء الديمقراطية.

التفاعل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

٤٧ - بحثت بعض دراسات الأمم المتحدة مسألة إشاعة الديمقراطية وعلاقتها بالقانون الدولي والقواعد الدولية. وتنظر هذه الدراسات في الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وتؤكد أن الديمقراطية الحقة لا يمكن تحقيقها إلا عند احترام معايير حقوق الإنسان الدولية.

وناقشت الدراسات أيضا البنية الإثنية للقطاع العام وانعدام المساواة فيه وإدارته في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وانعدام التوافق بين الديمقراطية والعنصرية.

٤٨ - وبناء على طلب من لجنة حقوق الإنسان، الوارد في قرارها ٤١/٢٠٠١ بشأن مواصلة الحوار حول التدابير الرامية إلى إشاعة الديمقراطية وتعزيزها، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم حلقة دراسية لخبراء لدراسة الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلصت الحلقة الدراسية إلى نتائج من بينها أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطة ولا يمكن الفصل بينهما، وأن مفهوم الديمقراطية يجب أن يكون شموليا وأن النجاح يجب أن يقاس بدرجة نجاح الديمقراطية في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان وقواعدها ومعاييرها. ورفعت النتائج التي توصلت إليها الحلقة الدراسية إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين، وتم إنشاء قسم للديمقراطية وحقوق الإنسان بموقع المفوضية على الشبكة العالمية.

٤٩ - وطلبت لجنة حقوق الإنسان إلى المفوضية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، تنظيم حلقة دراسية في عام ٢٠٠٤، حول ممارسات الحكم الرشيد من أجل إشاعة حقوق الإنسان (القرار ٧٦/٢٠٠٢). وتقوم المفوضية والبرنامج الإنمائي حاليا بوضع منهجية لجمع هذه الممارسات بغية استخدامها كورقة معلومات أساسية للحلقة الدراسية ولنشرها ليطلع عليها جمهور أوسع من القراء.

٥٠ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا تعميق أعمالها المتعلقة بانعدام التوافق بين الديمقراطية والعنصرية. وطلبت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تحديث وتوسيع الدراسة حول مسألة البرامج السياسية التي تدعو للتمييز العنصري أو تحرض عليه.

٥١ - ويرتبط مشروع البنية الإثنية للقطاع العام وانعدام المساواة فيه وإدارته لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بتطوير الممارسات الديمقراطية، إذ إنه يدرس الطرق المعقدة التي تؤثر فيها الانقسامات الإثنية وجوانب انعدام المساواة على السلوك والمؤسسات فيما يتعلق بإدارة القطاعات العامة المؤلفة من عدة مجتمعات إثنية. ويتناول قضايا التعددية والتمثيل والتلاحم في بنية القطاع العام وإدارته. وتجري بحوث في عدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما فيها بابوا غينيا الجديدة والبوسنة والهرسك وكينيا ولافتيا وليتوانيا. ويجري التخطيط لمؤتمر دولي من المزمع أن يعقد في ريجيا، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، لبحث النتائج التي توصلت إليها البحوث والآثار المتعلقة بالسياسات المترتبة على المشروع.

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وبناء السلام والعولمة

٥٢ - تبحث دراسات أخرى أجرتها الأمم المتحدة التحديات التي تواجهها الديمقراطية في سياق عملية العولمة، والعقبات التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة في وضع السياسات مع تزايد اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد وثّق معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تجارب من هذا القبيل في عدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنها الأرجنتين وبنن والجمهورية التشيكية وشيلي وملاوي والهند وبنغلاديش. وبدأت اليونيسكو، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، مشروع "المدرسة الصيفية لتمكين الباحثين الشباب من تبادل الخبرات المتراكمة عن طريق المحاضرات والحلقات الدراسية. وبالمثل فإن مشروع بناء قدرات الإدارة الإلكترونية يهدف إلى تشجيع استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلديات لتعزيز الإدارة الرشيدة.

٥٣ - ومن ضمن الدراسات التي تركّز على تقديم المساعدة في مجال الديمقراطية إلى البلدان الخارجة من الصراعات تجدر الإشارة إلى حالة كل من ناميبيا وكمبوديا وكوسوفو وتيمور - ليشتي وأفغانستان كأثلة. وبعض الدراسات تبحث مسألة صياغة ولايات مجلس الأمن المتعلقة ببناء السلام وتقديم المساعدة في مجال الديمقراطية والانتخابات في مجتمعات ما بعد الصراع. ويُجري معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ما يسمى سلسلة مؤتمرات سنغافورة المتعلقة بإعطاء المعلومات للعاملين في عمليات حفظ السلام وتلقيها منهم. كذلك أصدر المعهد مؤخرا كتابا عن إعادة التعمير بعد الحرب في اليابان وجمهورية كوريا وفيت نام وكمبوديا وتيمور - ليشتي وأفغانستان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ استضافت الأمم المتحدة الحلقة الدراسية المشتركة الأولى للأمم المتحدة في مجال الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بعنوان "إصلاح القطاع الأمني"، وشاركت في رئاستها. وقد ركزت الحلقة على منع الصراعات وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال إنشاء، وتوطيد، مؤسسات ديمقراطية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية.

الديمقراطية ونوع الجنس

٥٤ - تركّز عدة دراسات أيضا على القضايا الجنسانية وإحلال الديمقراطية. فمثلا، أجرى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بحثين في اثنتين من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، وهما جنوب أفريقيا ورومانيا. وتناول البحثان الكيفية التي اندرجت بها القضايا الجنسانية في قائمة الاهتمامات السياسية في البلدين. ودراسا الحالة توثقان وتحللان

التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل منها، وتبحثان في مدى مراعاة عمليات سياسية مختلفة لقضايا المساواة بين المرأة والرجل ومدى تأثير ذلك على السياسات والبرامج المراعية لنوع الجنس. وقد نشر المعهد الدراستين في كتاب عنوانه: "Engendering the political Agenda: The Role of the State, Women's Organizations and the International Community" (إدماج منظور جنساني في خطة العمل السياسي: دور الدولة والمنظمات النسائية والمجتمع الدولي).

٥٥ - وفي عام ٢٠٠١ أصدر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والاتحاد الدولي للسلطات المحلية في ريو دي جانيرو بالبرازيل منشورين متعلقين بدور المرأة في إدارة المدن. وكذلك أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بحثاً في موضوع العدالة بين الجنسين والتنمية والحقوق. وشمل أحد العناصر المواضيع الرئيسية لهذا الجهد تحليلاً لإحلال الديمقراطية وسياسات نوع الجنس، وأجريت دراسات حالة في جمهورية إيران الإسلامية وبيرو وجنوب أفريقيا وأوغندا. والمعهد الآن بصدد الشروع في إعداد تقرير عن السياسات لتقديمه في مؤتمر "بيجين + ١٠". وسيشمل التقرير أربعة عناصر مواضيعية رئيسية يركز أحدها على "الإدارة الرشيدة وإحلال الديمقراطية والمجتمع المدني" من منظور جنساني.

الديمقراطية والمنظورات الإقليمية

٥٦ - يركز جزء كبير من عمل المنظمة في مجال الديمقراطية في أفريقيا على الإدارة الرشيدة: وضع مفاهيم الإدارة الرشيدة، وضع معايير لقياس ورصد الإدارة الرشيدة، تحديد سبل ووسائل خلق شعور بالملكية في أفريقيا وإدانة ذلك الشعور. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمثل شريكا رئيسيا في دعم خطة الإدارة الرشيدة الخاصة بالشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقد عُهد إلى اللجنة بمسؤولية وضع مبادئ توجيهية في مجال الإدارة الرشيدة للاقتصاد وللشركات في أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٥٧ - وسوف يصدر التقرير المتعلق بالإدارة الرشيدة في أفريقيا في المنتدى الرابع لتنمية أفريقيا، المقرر عقده في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٠٤. وسيكون موضوع المنتدى "الإدارة الرشيدة في مسيرة تقدم أفريقيا" (Governance for a Progressing Africa). والهدف من التقرير المتعلق بتنمية أفريقيا هو إعطاء صورة شاملة لأداء الدول الأفريقية في مجال الإدارة الرشيدة، وتحديد "أفضل الممارسات" والفجوات في قدرات الإدارة الرشيدة في القطاعين الخاص والعام وفي المجتمع المدني. كذلك فإن الأمم المتحدة نشرت في أيلول/سبتمبر

٢٠٠٢، ورقة مفاهيمية أفريقية تُبرز الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بالإدارة الرشيدة والفجوات في قدرات القارة.

٥٨ - ومؤخراً، نشرت جامعة الأمم المتحدة أيضاً كتاباً بعنوان "Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles, Challenges" (إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط: التجارب والصراعات والتحديات). والكتاب يُبين أن دول المنطقة لم تبلغ بعد مستوى من الديمقراطية يضمن شق طريق نحو ديمقراطية تعددية وقابلة للاستمرار، وكذلك نحو مجتمعات واقتصادات تحررية.

رابعاً - التوصيات والملاحظات الختامية

٥٩ - إن الاستعراض الوارد في الجزء السابق للمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة يشير بوضوح إلى اتساع نطاق مساهمة المنظمة في دعم إحلال الديمقراطية. ومؤتمر أولانباتار للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أعطى أيضاً زخماً جديداً لمواصلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لإحلال الديمقراطية. وقد وضع المؤتمر خطة متابعة طموحة لتنفيذ توصياته على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وسوف تضطلع آلية المتابعة التي تجتمع في نيويورك، والتي شكّلت أول الأمر لمتابعة توصيات مؤتمر بوخارست المعقود في عام ١٩٩٧، بدور أساسي في العمل المستقبلي.

٦٠ - ويمكن الإبقاء مؤقتاً على الترتيبات القائمة، التي تقضي بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني والإداري لكل مؤتمر من خلال المنسق المقيم للبرنامج والفريق القطري للبلد المضيف المعني والمكتب الإقليمي الموجود في مقر الأمم المتحدة، وبأن توفر إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة الاستمرارية والذاكرة المؤسسية والدعم لآلية المتابعة والمداولات الجمعية العامة. بيد أن الحاجة سوف تدعو إلى توفير هيكل دعم جديد إذا أريد تعزيز الطابع المؤسسي للمؤتمر.

٦١ - وقد أوصى المؤتمر الدولي الخامس المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في خطة العمل التي وضعها، بأن تدعم الجمعية العامة الإجراءات التالية في سبيل تعزيز الديمقراطية ودعمها على المستوى الدولي:

- تعزيز آلية المتابعة عبر العمل على ما يلي:
- الاضطلاع بمسؤولية متابعة تنفيذ خطة العمل

- قيام رئيس المكتب، حسب الاقتضاء، بتمثيل المؤتمر المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في المحافل الدولية
- قيام رئيس المؤتمر الدولي الخامس المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بمساعدة الأمم المتحدة، بتشكيل فريق عمل لبحث النتائج التي توصل إليها المؤتمر الدولي الخامس والمقترحات التي قُدمت في الأبحاث الأساسية التي رُفعت إليه والمداخلات التي أدلى بها أثناءه وذلك بغية دراسة المقترحات الداعية إلى جعل المؤتمر أكثر فعالية وكفاءة ووضع برنامج عمل للمؤتمرات القادمة يكون قابلاً للتطبيق
- تنسيقه مع آلية المتابعة الخاصة بالمنتدى الدولي للمجتمع المدني
- حث الرئيس، أو المكتب، على البدء في إجراء مناقشات مع رئيس تجمع الديمقراطيات لتبادل الآراء بشأن وسائل التقريب بين الحركتين بطريقة تكاملية.

٦٢ - وأقترح أن تدعم الجمعية العامة في دورتها الحالية التوصية السابقة للمؤتمر الدولي الخامس. وقد لعبت المؤتمرات المشار إليها آنفا دوراً أساسياً في وضع المبادئ والأهداف في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. غير أن إجراءات المتابعة لم تكن فعالة بالقدر الكافي، والحاجة تدعو إلى تعزيزها من الناحيتين الفنية والإدارية. وأود أن أشير مع الاهتمام إلى أنه قد اقترح إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر، وبطبيعة الحال فإن الفريق العامل الذي سيشكله رئيس المؤتمر الخامس سيقوم بدراسة طرائق وخيارات تحقيق ذلك. وأنا أتطلع إلى تلقي توجيهات الجمعية العامة والمؤتمرات المقبلة بخصوص هذه المسائل الهامة.

٦٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة في مجال الديمقراطية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لجعل عمل الأمم المتحدة أكثر تكاملاً وفعالية. والمنظمة تحتاج إلى تحسين تركيز وتناسق أنشطتها في مجال إحلال الديمقراطية. والمنظمة، باعتبارها طرفاً خارجياً، لا تزال تحاول تحديد الدور الذي يتعين عليها أن تلعبه وأفضل السبل لدعم الجهود المؤدية إلى الديمقراطية المستدامة في الأجلين القريب والبعيد.

٦٤ - وقد أظهرت الخبرات التي اكتسبت مؤخراً في عدد من البلدان أن العمليات الديمقراطية هي عمليات هشة ويمكن أن تتعرض لنكسات تؤدي إلى الحرب. وعلى الرغم من أن الحكم الديمقراطي يختلف من بلد لآخر فإن الحاجة تدعو، بالتأكيد، إلى اتباع نهج أكثر اتساقاً فيما يتعلق بإحلال الديمقراطية، وهو نهج يتطلب حواراً عالمياً بشأن التحديات

والممارسات المشتركة المتعلقة بالحكم في القرن الحادي والعشرين. والحاجة أيضا تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي، وكذلك إلى الوسائل اللازمة لإنجاز العمل في هذا المجال.

٦٥ - غير أنني مرتاح جدا لأن مفهوم الدعوة إلى الديمقراطية وتوطيدها ظل قويا ومفعما بالحيوية، بغض النظر عن وجهات النظر المتباينة والمتناقضة التي ووجهنا بها مؤخرا في معرض تعزيز الديمقراطية. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن تعزيز الديمقراطية عن طريق المساعدة التقنية التي يقدمها المجتمع الدولي؛ وعن طريق الحوار بين جميع الأطراف المعنية؛ وعن طريق ضرب الأمثلة الحميدة للديمقراطيات التي حافظت على حيويتها في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. والحاجة تدعو إلى إجراء حوار نشط وإلى معالجة المشاكل بانفتاح. وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك خلافات حقيقية بشأن الأساليب والطرائق، وينبغي علينا ألا ننكر هذه الحقيقة، فإننا جميعا متفقون على الهدف النهائي وهو إحلال الديمقراطية.

٦٦ - ومؤخرا، قدم المؤتمر الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مساهمة كبيرة، حيث أظهر أن الديمقراطية لا تزال مفهوما نسترشد به جميعا. وإني على قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن علينا المضي قدما في تعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني. ومن الأهداف المرغوبة بدرجة كبيرة إجراء مناقشة مفصلة لدور الأمم المتحدة في هذه المهمة الحيوية في القرن الحادي والعشرين. ولهذا فإنني أتطلع إلى أن تساهم الجمعية العامة في معالجة هذا التحدي الرئيسي الماثل أمام المنظمة خلال السنوات والعقود المقبلة.